

Distr.: General
22 January 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل

السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل

المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من منظمة أطباء العالم الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110214 100214 14-21310X (A)



بيان

العمل الآن من أجل الحصول بشكل أفضل على منع الحمل والإجهاض الآمن والقانوني

حدث تقدم كبير في مجال صحة الأم في العشرين عاما الأخيرة، إذ تراجع معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٤٧،٨٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، ومع ذلك لن يتحقق هدف تخفيض عدد الوفيات النفاسية بنسبة ٧٥ في المائة الوارد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (مؤتمر القاهرة). وبالمعدل الحالي، فإن ٢٣ فقط من الـ ١٨١ بلدا المهتمة ستفي بالتزاماتها بحلول عام ٢٠١٥، وتظل الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية هي الأبعد عن التحقق.

إن رفض حكومات عديدة معالجة مسألة حالات الحمل العارض بالشكل المناسب هو من الأسباب المحتملة لانعدام التقدم. وحالات الحمل العارض من العوامل الأساسية التي تسهم في الاعتلال والوفاة النفاسيين. وتحدث كل عام ٨٠ مليون حالة حمل غير مرغوب فيه في البلدان النامية، وهو ما يشكل قرابة ٤٠ في المائة من حالات الحمل في العالم. ويؤدي هذا في الواقع إلى ازدياد عدد حالات الحمل المنطوي على مخاطر عالية، وبخاصة فيما يتعلق بحالات الحمل المبكر والمتقارب، وإلى عدد مرتفع من حالات الإجهاض غير الآمن. ويموت ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ امرأة كل عام بسبب مضاعفات الإجهاض غير الآمن، وهو ما يمثل ١٣ في المائة من الوفيات النفاسية في العالم. ويحتاج زهاء ٨ ملايين امرأة إلى الرعاية الطبية بسبب المضاعفات الناجمة عن الإجهاض غير الآمن؛ غير أن أكثر من ثلثهن لم يحصلن قط على الرعاية المناسبة.

إن تحسين منع ومعالجة حالات الحمل العارض هو بوضوح مسألة صحة عامة رئيسية، وهو نهج لا غنى عنه لتحقيق أهداف مكافحة الوفيات النفاسية. وبعد عشرين عاما من مؤتمر القاهرة، يجب أن تهيئ خطة الأمم المتحدة للدول الأعضاء فرصة التسليم بهذه الحقيقة وعقد الالتزامات المطلوبة، من أجل تحسين الحصول على منع الحمل والإجهاض الآمن والقانوني.

معالجة الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة

إن حصول الجميع على منع الحمل الموعود في القاهرة ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية أبعدهما ما يكون عن الحقيقة. فهناك اليوم ما يقدر بـ ٢٢٢ مليون امرأة راغبة في تجنب أو تأجيل الحمل في البلدان النامية ما زلن مفتقرات إلى الوسائل الحديثة لمنع الحمل. وعلى الرغم من وجود مبادرات دولية في الأعوام الأخيرة لتعزيز تنظيم الأسرة، فإن نسبة

الاحتياجات غير الملباة إلى الوسائل الحديثة لمنع الحمل لم تتغير في الواقع في جميع البلدان النامية في العقد الماضي. ولا بد من بذل مزيد من الجهود التي تستهدف، بوجه أخص، أضعف فئات المراهقات المفتقرات إلى التربية الجنسية ومنع الحمل. وفي كل عام يصبح أكثر من ٧ ملايين شابة أمهات قبل بلوغ الثامنة عشرة من العمر، ومليونين قبل الخامسة عشرة. والمضاعفات المتصلة بالحمل أو الولادة هي من الأسباب الرئيسية لوفاة المراهقات في البلدان ذات الدخل المنخفض.

إن تلبية جميع الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة ستكون لها آثار كبيرة، بخفض عدد حالات الحمل العارض بمقدار ٥٤ مليوناً، وعدد حالات الإجهاض غير الآمن بواقع ١٦ مليوناً. وتحقيقاً لذلك يتعين على المجتمع الدولي الموافقة على رصد مزيد من الموارد لتنظيم الأسرة لضمان حصول الجميع، دون إكراه أو تمييز، على خدمات جيدة تلائم احتياجات كل فرد، والحصول على تربية جنسية شاملة ومجموعة كاملة من الوسائل الحديثة لمنع الحمل، بما في ذلك الوسائل العاجلة لمنع الحمل.

الدفاع عن الحق في الإجهاض الطبي

إذا كان الاستثمار في منع حالات الحمل العارض أمراً أساسياً، فإن حصول الجميع على الوسائل الحديثة لمنع الحمل لا يمكن أن يكون الحل الوحيد لمشكلة حالات الإجهاض غير الآمن. وينتج ثلث حالات الحمل العارض عن سوء استخدام وسائل منع الحمل أو فشلها، أو ببساطة عن عدم توافر الوسيلة المنشودة. ولذلك فإن من الضروري، علاوة على منع الحمل، حصول النساء والفتيات على الإجهاض القانوني والآمن عند الاقتضاء.

واليوم فإن أكثر من نصف الـ ٤٠ مليون حالة إجهاض التي تجري كل عام تتم في ظروف غير صحية. ورغم أن أكثر من ٢٠ بلداً حررت قوانين الإجهاض لديها من القيود في العقدين الماضيين، فإن ما يقرب من ٤٠ في المائة من النساء اللاتي في سن الإنجاب ما زلن يعشن في بلدان ذات تشريعات تقيّد الإجهاض بشدة. ومن المهم هنا ملاحظة أن منع الإجهاض بالقانون إجراء غير رادع. بل هو على العكس يعرض للخطر البالغ صحة النساء اللاتي لا يملكن سوى اللجوء إلى السبل غير القانونية للتخلص من الحمل. ومن هذا المنظور فإن رفع القيود عن الحصول على إجهاض آمن وقانوني يعدّ عنصراً أساسياً في سياسات الحد من الوفيات النفاسية.

ويتعين على الدول، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، أن تتجاوز المعارضة الأيديولوجية، وأن تنظر إلى الحق في الإجهاض باعتباره جزءاً عملياً وأساسياً من حل مسألة

صحة عامة رئيسية. ويتضمن ذلك، كخطوة أولى، الوفاء بالالتزامات المعقودة في برنامج العمل بالسعي إلى ضمان الحصول على الإجهاض الآمن حيثما لا يكون الإجهاض مخالفا للقانون (الفقرة ٨-٢٥). ويتطلب هذا أيضا من البلدان التي لم تلغ تجريم الإجهاض ولم تقننه بعد أن تفعل ذلك. وفي أوروغواي اختارت الدولة أن تلغي تجريم الإجهاض في عام ٢٠١٢، في استجابة لحملة قوية نظمها المهنيون العاملون في مجال الرعاية الصحية ومنظمات المجتمع المدني، وشاركت فيها منظمة أطباء العالم. وهذا القرار من معالم صحة المرأة في أوروغواي، ويفسح الطريق لحصول الجميع على خدمات الإجهاض الجيدة. وفي هذا العام الحاسم للحقوق الجنسية والإنجابية، يتعين على الدول الأخرى أن تحذو حذو أوروغواي.

وبعد انقضاء عشرين عاما على مؤتمر القاهرة وقبل عام من انقضاء الأهداف الإنمائية للألفية، ستكون دورة الجمعية العامة الاستثنائية نقطة تحول في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي سياق التساؤل الواسع النطاق عن حقوق المرأة الجنسية والإنجابية، تدعو منظمة أطباء العالم المجتمع الدولي إلى الحفاظ على يقظته، وأن تكون له رؤيته في التأكيد مجددا على أهمية الحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن يحددوا بشكل حر ومسؤول عدد أطفالهم والمباعدة بينهم. إن ممارسة هذا الحق بشكل تام تقتضي التوصل إلى سبل أفضل لمعالجة الحالات الرئيسية في برنامج العمل، وبخاصة التحديات التي تواجه منع ومعالجة حالات الحمل العارض.

وبناء على ذلك تتقدم منظمة أطباء العالم إلى الدول بالتوصيات التالية:

- ضمان أن تكون الصحة الجنسية والإنجابية هدفا ذا أولوية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- العمل على زيادة الموارد المخصصة لتمويل رعاية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وزيادة كبيرة
- زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لرعاية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- استحداث آلية رصد ومراقبة للمراجعة السنوية للتقدم المتحقق في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
- توفير التربية الجنسية الشاملة لجميع الشباب، سواء في المدرسة أو خارجها، لمساعدتهم في اتخاذ قرارات واعية في هذا الموضوع، بما يتفق والمساواة بين الجنسين وتقاسم المسؤوليات
- ضمان حصول النساء والفتيات على طائفة واسعة من الوسائل الحديثة لمنع الحمل، بما فيها الوسائل العاجلة لمنع الحمل

- رفع الحواجز القانونية والتنظيمية التي تعوق الحصول على منع الحمل والمعلومات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، مثل الموافقة الإلزامية للوالدين، والقيود المتعلقة بالعمر والحالة الزوجية
- ضمان الحصول بحرية على الوسائل الحديثة لمنع الحمل، كالوسائل الطويلة الأجل (مثل اللولب الرحمي، والمغرسات، والتعقيم الطوعي)
- ضمان الحصول على مجموعة شاملة من الخدمات الجيدة التي تقدم بصورة إنسانية ودودة، وتتيح لجميع النساء والمراهقات الاستفادة من العلاج الطبي في حالة إنهاء الإجهاض غير الآمن أو حدوث مضاعفات بسببه
- إلغاء القوانين والنظم التي تحد من الأعمال الكاملة للحق في الإجهاض، مثل الحصول على إذن من الوالدين أو الزوج، أو فترات الانتظار الرسمية
- إلغاء القوانين المنطوية على تدابير عقابية ضد النساء والمراهقات اللاتي يخضعن لحالات إجهاض غير قانوني، والإفراج عن المحتجزات منهن، وفقا للفقرة ١٠٦ (ك) من منهاج عمل بيجين
- تنقيح القوانين والسياسات لجعل الإجهاض ميسرا وقانونيا
- ضمان الحصول مجانا على خدمات الإجهاض الآمن والقانوني.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الملف المعنون ”الإجهاض غير الآمن من المنع إلى العمل“، وهو متاح بالفرنسية والإنكليزية من www.medecinsdumonde.org/Nos-Combats/Priorites-d-action/Promotion-de-la-sante-sexuelle-et-reproductive-SSR تحت المفتاح المسمى ”Plaidoyer“.